تقييم السياسات العامة التعليمية في الجزائر

Evaluation of educational public policies in Algeria

حمادي مصطفى[1]

[1] جامعة مولود معمري – تيزي وزو (الجزائر)، mustapha.hammadi@ummto.dz

تاريخ الاستلام: 2022/10/12 تاريخ القبول: 2023/09/02 تاريخ النشر: 2023/10/31

ملخص: السياسات العامة هي عبارة عن برامج وسياسات تنظم مختلف قطاعات الدولة المختلفة كالصحة والرياضة والتعليم ، وتأتي السياسات العامة كحلول لمشاكل مطروحة للمجتمع ومن بين هذه السياسات والبرامج المهمة داخل الدولة هي قطاع التعليم الذي يمس شريحة كبيرة من رعايا السياسات العامة ، لذلك أولت الدولة الجزائرية اهتماما كبيرا للبرامج التعليمية من خلال مجموعة من الإصلاحات التي أتت لمواكبة التطورات البيئة المحلية والإقليمية و العالمية ، كأمرية 1976 التي جاءت في خضم تبني الدولة الجزائرية للنظام الاشتراكي خلال تلك المرحلة الزمنية ثم إصلاحات الوزيرة بن غبريط التي جاءت كمحطة للتغير بعد تبني الدولة الجزائرية لنظام السوق الحر، إصلاحات كانت بمشاركة شكلية لباقي الفواعل المعنية بالإصلاح التربوي كالمعلمين و التلاميذ ، وهذا ما جعل هناك مقاومة من طرف الأساتذة والتلاميذ لإصلاحات بن غبريط التي لم تعبر عن متطلبات كل من التلاميذ و المعلمين.

كلمات مفتاحية: السياسة العامة ، السياسة التعليمية ، التقييم.

Abstract: Public policies are programs and policies that regulate the various sectors of the state, such as health, sports, and education. Public policies come as solutions to problems presented to society. Among these important policies and programs within the state is the education sector that affects a large segment of public policy subjects, so the Algerian state has paid great attention to programs Education through a set of reforms that came to keep pace with developments in the local, regional and global environment Like the 1976 order that came in the midst of the Algerian state's adoption of the socialist system during that time period, then the reforms of Minister Ben Ghabrit, which came as a station for change after the Algerian state's adoption of the free market system, reforms that were with the formal participation of the rest of the actors involved in educational reform such as teachers and students, and this is what made there Resistance by teachers and students to the reforms of Bin Ghabrit, which did not express the requirements of both students and teachers.

Keywords :public policy **;** educational policy **;** evaluation.

المؤلف المرسل: حمادي مصطفى، mustapha.hammadi@ummto.dz

مقدمة:

تعتبر السياسة العامة التعليمية من السياسات الإستراتيجية لأي دولة لذلك تعمل الدول على تطوير مناهجها الدراسية وفق متغيرات وتطورات على المستوى المحلي و الدولي.

وعليه تعتبر الجزائر من الدول التي تولي اهتماما كبيرا لقطاع التعليم فمنذ استقلال الجزائر سنة 1962 تم ترسيخ مبدأ إجبارية و مجانية التعليم الذي ساهم في تنشئة جيل ما بعد الاستقلال ،حيث ركز الاستدمار الفرنسي على تجهيل الشعب الجزائري لذلك ركزت سياسات التعليم بعد الاستقلال على تعليم الجزائريين و هذا ما نلاحظه في الواقع المعاش اليوم حيث انخفضت نسبة الأمية بدرجة كبيرة في المجتمع الجزائري .

و لكن السياسة التعليمية لازالت تشكو من بعض نقاط الضعف يتوجب تصحيحها، و من ثم نطرح الإشكالية التالية :

فيما تتمثل معوقات تقييم السياسات العامة الجزائرية التعليمية و ماهي سبل علاجها ؟

سوف نحاول الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال المحورين التاليين :

- ✓ مفهوم تقييم السياسات العامة التعليمية.
- ✓ معوقات تقييم السياسات العامة التعليمية في الجزائر وسبل معالجتها.

أولا: مفهوم تقييم السياسات العامة التعليمية

1. السياسات العامة التعليمية:

بالنسبة لمفهوم السياسات العامة التعليمية فهي تنقسم إلى سياسات عامة وسياسات تعليمية :

1.1مضمون السياسات العامة :

وكما هو معروف فالسياسات العامة التعليمية هي سياسة قطاعية من مختلف السياسات العامة الموجودة على مستوى الدول، حيث يعرفها الباحث جيمس أندرسون بأنها برنامج عمل فردي يعقبه أداء فردي أو جماعي للتصدي لمشكلة.

كما يعرفها **صالح بلحاج** .[1]

بأنها مكونة من فكرتين، فكرة برنامج عمل متضمنة في كلمة السياسات، وفكرة السلطات العمومية المتضمنة في نعت العامة.

و هنا يركز الباحث على أن السياسات العامة هي مجموعة البرامج التي تعكس أداء عمل الحكومة و يولي أهمية للفظ العامة لأنه يشير إلى أن السياسات الخاصة لا تكون سياسات عامة بل أي عمل حكومي يكون مصدره الحكومة فقط.

ويعرفها عبد الفتاح ياغي :

بأنها كل تصرف أو قرار تقوم به الحكومة أو من يمثلها للتدخل في شؤون المجتمع وحل المشكلات التي تواجه الدولة داخليا وخارجيا .[2]

ويشير ياغي هنا إلى أن الحكومة تستطيع الاستعانة بخدمات القطاع الخاص للقيام ببعض أعمال برامج قطاعاتها غير الإستراتيجية ،ولذلك أضاف الباحث عبارة من يمثلها في تعريفه والذي يعبر عن مفهوم الحكم الراشد أين أصبح الحكومة تتشارك مع المجتمع المدني و القطاع الخاص للقيام ببعض أعمالها خدمة للمواطنين .

2.1 السياسات التعليمية :

ويرى الباحث دخان نور الدين :

أن السياسة التعليمية هي سياسة عامة توزيعية ، حيث يعتبر الإنفاق على التعليم من أهم المكونات أو عناصر الأداء التوزيعي للنظام السياسي لارتباط مستوى التعليم بالمهارات والإنتاجية من ناحية ، ولكون التعليم موردا أساسيا يتيح للمواطن أن ينفذ للعملية السياسية ويدافع عن حقوقه من ناحية أخرى ثم لدوره في مساعدة الأفراد على تحسين أحوالهم المعيشية من ناحية ثالثة.[3]

وتعرف السياسة العامة التعليمية بأنها تلك المبادئ و الاتجاهات العامة التي تضعها السلطات التعليمية لتوجيه العمل بالأجهزة التعليمية في المستويات المختلفة عند اتخاذ قراراتها [4].

3.1 مراحل تطور السياسة التعليمية في الجزائر :

كما هو معروف فان كل سياسة عامة توضع لحل مشكل معينة في قطاع معين، لذلك عرفت الجزائر العديد من المراحل التي تم وضع قوانين للسياسة التعليمة من أجل تسييرها ، للتكيف مع متطلبات البيئة الداخلية والبيئة الخارجية والتي تؤثر بشكل كبير على وضع وتطور وتقييم السياسات العامة التعليمية، ويمكن تخليص أهم المراحل فيمايلي :

- المرحلة الأولى هي مرحلة ما بعد الاستقلال 1962.1976

لقد عرفت مرحلة ما بعد الاستقلال قيام الدولة الجزائرية بمحاولة النهوض بقطاع التعليم من خلال وضع قوانين وسياسات من شأنها تنظيم مجال التعليم في الجزائر للاستجابة للظروف التي عرفتها البلاد من نقص كبير في الإطارات ، وكذلك الأمية المنتشرة بكثرة في المجتمع الجزائري .

من بين أهم المبادئ التي تم وضع على أساسها السياسات التعليمية مايلي :

جزأرة إطارات التعليم والتعريب التدريجي للتعليم ومجانية وإلزامية التعليم .

- المرحلة الثانية 1976.2003 :

عرفت هذه المرحلة عملية إصلاح للنظام التعليمي من خلال ما يسمى بأمرية 1976 التي تم وضعها في 1976/04/16 .

والتي من أهم مبادئها أيضا ديمقراطية التعليم و إجبارية التعليم والتعريب و الجزأرة ، بالإضافة إلى هيمنة الدولة على التعليم [5].

- مرحلة ما بعد 2003 :

حيث تم القيام بإصلاح جديد هو الأمر رقم 09 /03 المؤرخ في 13 أوت 2003 .

وما بين أهم النقاط فيه إدراج تدريس اللغة الأمازيغية كلغة وطنية ، وفتح المجال للمبادرة الخاصة للاستثمار في مجال التعليم ..

من خلال الإصلاحات السابقة لتطور السياسات التعليمية في الجزائر يتضح لنا أن مختلف السياسات التي تم وضعها لتسيير نظام التربية والتعليم في الجزائر ، هي استجابة لمختف التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عرفتها البلاد ، إلا أن الملاحظ لواقع التعليم في الجزائر يلاحظ أن

أغلب الإصلاحات لم تعكس متطلبات البيئة الجزائرية حيث لم تحقق الأهداف المرجوة منها حسب العديد من الخبراء في ميدان التعليم ، ولعل السبب المحوري هو تهميش مختلف الفواعل في صناعة وتقييم السياسات العامة التعليمة في الجزائر في مقابل المركزية الشديدة لمؤسسات الدولة في صنع وتقييم السياسات التعليمية .

2. تقييم السياسات العامة التعليمية :

كما تطرق العديد من الباحثين إلى مفهوم التقييم و من بينها :

تقييم السياسات العامة يقدم مقياسا جيدا ، يمكن بواسطته قياس أداء صانعي السياسة العامة ، وأداء المنفذين لها ،حيث أن عملية تقويم السياسة العامة ، يمكن أن تعكس قياس أداء المتولين لصنع السياسة العامة، فضلا عمن يقومون بتنفيذها ، وكلاهما مسئولان عن أفعالهما ، وبالتالي عملية تقويم السياسات العامة ، تجسد لحقيقة المراجعة العامة لغرض تقويم البرنامج، ومن جهة أساسية فأن تلك العملية تجيب عن السؤال الأكثر أهمية ، فيما يتعلق بمدى اقتراب البرنامج الحكومي من تحقيق أهداف السياسة العامة التي جرى وضعها [6].

يضيف عبد الواحد الكبيسي تعريفا آخر فيقول :

هو عملية يتم فيها تقدير قيمة و معرفة نواحي القوة والضعف لمستوى الدراسات أو طرق التدريس و إصدار أحكام عليها باستخدام طرق و أدوات متنوعة. كما يعرف بلوم التقييم بأنه إصدار حكم لغرض ما على قيمة الأفكار ، الأعمال ، الحلول .. وانه يتضمن استخدام المحكات criteria والمستويات standard و المعايير norms لتقدير مدى كفاية الأشياء دقتها و فعاليتها [7].

كما يرى القريوتي بأن التقييم عملية تحتاج إلى :

معرفة علمية دقيقة للانعكاسات السلبية و الايجابية المترتبة على وضع و تنفيذ السياسات العامة ومخرجاتها و تأثيراتها و مدى كفاءتها و فاعليتها في تحقيق الأهداف المحددة لها بعيدا عن العشوائية والارتجال، وان ترافق هذه العملية جميع المراحل التي تمر بها السياسة العامة.[8]

من خلال ما سبق يتضح لي أن التقييم:

هو البحث عن تحسين الأداء الحكومي من خلال تحديد مواطن الضعف في أي قطاع كقطاع السياسة التعليمية.

و هو أيضا التعديل المستمر الذي يؤدي إلى عقلنة السياسات العامة التعليمية .

1.2 معايير تقييم السياسات العامة التعليمية :

يعتمد التقييم الفعال لتقييم السياسات العامة التعليمية على مجموعة من المعايير سوف نتناولها و هي نفس المعايير التي يتبناها البنك الدولي مع بعض التغييرات :

أ. الملائمة:

أن وجود السياسة يبرر بظهور حاجة أو مشكل اجتماعي تعمل السلطات العمومية على مواجهته، ويقال أن سياسة ما ملائمة إذا كانت أهدافها و نظرية عملها متكيفة مع طبيعة المشكل المراد التكفل به.[9]

أي هل تتلاءم الوسائل الموفرة لقطاع التعليم مع الأهداف المعلنة للوزارة؟

ب. الفعالية :

يشرح البنك الدولي هذا المعيار باعتباره مقارنة تكلفة المشروع و فائدته مع تكلفة وفائدة مشاريع مشابهة. إذا موضوع الفعالية هو تقويم نتائج سياسة عامة من خلال مقارنتها بالأهداف الرسمية، الوسيطة و النهائية ، وقياس تحقيق الأهداف يجيب على أهم اهتمامات طالب التقويم ، فهي تبين فشل أو نجاح السياسة. [10]

ج. الكفاية :

ويجيب عنها التساؤل التالي إلى أي حد ساهمت المخرجات المتحققة في حل المشكلة المستهدفة من السياسة العامة؟ وهنا تتم المقارنة بين التكاليف الثابتة للمشكلة قبل صدور السياسة وتكاليف الفاعلية للمشكلة بعد تنفيذ السياسة. [11]

د. المساواة :

وتتطلب معرفته الإجابة عن التساؤل التالي :

هل الكلفة و المنافع قد توزعت بين الفئات المختلفة المعنية بقطاع التعليم بالتساوي؟[12]

بمعنى هل مخرجات السياسة العامة التعليمية تخدم كل فئات المجتمع أم تخدم جهة معينة كجماعات المصالح أو النخبة الحاكمة في البلاد .

3. نظرة على واقع النظام السياسي الجزائري وتأثيره على السياسة العامة التعليمية :

على اعتبار أن هناك علاقة وثيقة بين النظام السياسي و السياسة العامة التعليمية سوف نحاول التطرق إلى بعض سمات النظام السياسي الجزائري .

فمن المعلوم أن النظام السياسي الجزائري أعطى أهمية كبيرة للتعليم حيث فرض إلزامية التعليم في مرحلة ما بعد الاستقلال ،بالإضافة إلى خلق معاهد ومدارس مسيسة مدعمة بسلسلة من التربصات من اجل خلق نخبة وفية للنظام و لأجهزة الدولة[13]،حيث عرفت مرحلة ما بعد الاستقلال نقصا كبيرا في الكوادر التي غادرت اغلبها التراب الوطني مع مغادرة الاستدمار الفرنسي ، كما أن السياسة الفرنسية في الجزائر خلال الاستدمار عملت على تجهيل الجزائريين و نشر الأمية و بذلك عرفت جزائر نقصا فادحا في العناصر البشرية المؤهلة لتسيير البلاد و لذلك فرض هذا الواقع ضرورة فرض إجبارية التعليم من اجل القضاء تدريجيا على الأمية و الجهل المنتشرة في الوسط الجزائري و هناك من يرى بان الدول الديمقراطية التي تعرف حياة سياسية تنافسية يكون التعليم فيها متقدما ، مقارنة بالدول السائرة في طريق النمو التي تمتاز السياسات التعليمية فيها في الغالب بالتركيز على الكم لا النوع .

فعلى الرغم من الأموال التي تخصصها الدولة الجزائرية لقطاع التعليم إلا أن هذا القطاع لاتزال به نقاط ضعف كثيرة على الرغم من وجود ايجابيات أيضا ، وذلك مايفسر النتائج التي لا تعكس مقدار الأموال التي تقدم لهذا القطاع و ذلك بسبب غياب رؤية واضحة لهذا القطاع وإستراتيجية على المستوى القريب و المتوسط و البعيد فعلى رغم من خروج الجزائر من المرحلة الاشتراكية إلى المرحلة الرأسمالية إلا أن عقلية تسيير القطاع بقيت نفسها إلى حد معين .

فقد عرفت الجزائر مجموعة قوانين و مراسيم نظمت قطاع التعليم ابتداءا بأمرية 1976 إلى إصلاح 2003 إلا أننا لم نصل لحد الآن إلى رؤية واضحة تحدد لنا خارطة طريق لهذا القطاع .

ويرى الباحث دخان نور الدين أن الإطار الدستوري و السياسي في الجزائر حدد معالم السياسة التعليمية، التي ارتبطت في تطورها بتطور الأحداث السياسية ... فالقيادة السياسية استخدمت السياسة التعليمية كسياسة توزيعية لتوسيع قائمة المستفيدين منها و إكساب النظام الشرعية و التأييد من خلال استقطاب بعض القوى الاجتماعية و الاقتصادية ، ورضا وتأييد الجماهير[14].

فالنظام السياسي الجزائري نظام يعتمد على المركزية و السرية التي تجعل من يوجد خارج العلبة السوداء لا يفهم من يدور بداخلها حيث تبنت الجزائر بعد الاستقلال نظام المركزية الشديدة و هو نفس النظام المعمول به في فرنسا، "ففي الدول الأوربية الأكثر مركزية أدى توحيد نظام التعليم إلى سيطرة مركزية شديدة تتجلى في المناهج المفصلة التي تقرر ما يتم تعليمه في المدارس على امتداد البلاد[15] .

والمشكل في الجزائر يكمن في البعد المركزي لاتخاذ القرار، وبعد أن حددنا بعض سمات النظام الجزائري و الذي ينعكس بطبيعة الحال على السياسية التعليمية المتبناة منذ الاستقلال.

ثانيا: معوقات تقييم السياسات العامة التعليمية في الجزائر و سبل معالجتها.

1.معوقات تقييم السياسات العامة التعليمية :

نحاول التطرق إلى بعض معوقات عملية تقييم السياسات العامة التعليمية في الجزائر.:

1.1 معوقات سياسية :

- غياب مرجعية تحكم التقييم في الجزائر فإصلاحات الجيل الثاني مثلا قامت الوزيرة بن غبريط باستقدام 11 مختصا في التربية من فرنسا لتحضير هاته الإصلاحات حسب الصحافة الجزائرية.
- نوعية النظام السياسي الذي تجري فيه عملية التقييم حيث يسمح النظام السياسي الديمقراطي بالقيام بتقييم موضوعي إلى حد ما مقارنة بنظام تسلطي .
- أن قيام صانعي السياسات العامة بتقييم مخرجات سياساتهم ينتج عنها مقاومة لأي نتائج تكون في غير صالح السلطة الحاكمة.
- هيمنة السلطة التنفيذية على حسب تعبير جيمس أندرسون تشكل عائقا أمام السلطة القضائية و السلطة التشريعية في تقييم ناجع لمخرجات السلطة التنفيذية .

- ارتباط الحكام بفترة انتخابية محددة تجعلهم لا يغامرون بأجراء تقييم موضوعي لسياساتهم لان ذلك في الغالب يخدم الطرف المعارض لهم في الانتخابات.
- غموض أهداف السياسة العامة ففي حالات عدة وبدوافع سياسية لا يفصح صانع السياسة العامة عن أهدافه الحقيقية لبرامج سياسته مما يجعلها غير دقيقة ومتغيرة باستمرار وبالتالي يصعب على الجهة المقومة أداء مهامها التقويمية بكل موضوعية ووضوح[16].

2.1 معوقات اقتصادية :

- ففي إطار ما يسمى بالدولة الريعية تكون استقلالية الأجهزة المكلفة بالتقييم نسبية حيث تعجز عن إصدار تقارير موضوعية لأنها تتلقى الدعم المالي من الحكومة نفسها .
- غياب الدعم المادي و التكنولوجي في أغلب دول العالم الثالث لمراكز البحث و مؤسسات التقييم و في المقابل فان مراكز البحث في الدول المتقدمة تدعمها شركات و رجال الأعمال فتكون تقاريرها مبنية على المنافسة ، لذلك فان المتتبع لعملية تقويم السياسات العامة في الدول النامية يجد بأن دور مراكز الأبحاث و الدراسات يكاد يكون مهمشا إلى حد الانعدام على خلاف أهمية مثيلاتها والدور الاستراتيجي الذي تلعبه داخل الدول الغربية المتقدمة .[17]
- التداخل بين السياسات الاجتماعية و الاقتصادية يجعل عملية التقييم صعبة في دولة مثل الجزائر .
- تجنب التكاليف المادية التي تتطلبها عملية التقييم، والادعاء بأنه من الأولى تخصيصها للإنفاق على مجالات ذات أولوية عليا[18].

3.1 معوقات اجتماعية :

على اعتبار خدمة المواطن هو الهدف من السياسات العامة فنجد أن المجتمع المدني يلعب دورا هاما في تقييم السياسات العامة إلا أن المجتمع المدني في أغلب دول العالم الثالث و من بينها الجزائر ولد مشوها لذلك لا يلعب دورا فعالا في تقييم السياسات العامة .

- مجال التقييم هو من المجالات التي أصبح الاهتمام به كثيرا في دول أمريكا وأوروبا و عليه تم الاستثمار في المورد البشري لأنه المحرك الأساسي لأي سياسة ، و في المقابل و لو أخذنا كمثال الدول التي تمتلك موارد طبيعية و مادية ضخمة إلا أنها لم تستثمر في الإنسان لتكوين كفاءات بشرية تسمح بالاستثمار في مجال تقييم السياسات العامة ، فهاته الدول لم تحقق السياسات العامة المنتهجة فيها المستوى المطلوب الذي يمكنها من الرقي و الازدهار إلى المستوى الموجود في الدول المتقدمة و هذا راجع إلى أن العامل البشري ليس مؤطرا كفاية للقيام بعملية تقييم السياسات العامة .
- تقييم السياسات العامة التعليمية يتأثر أيضا بمقاومة الإدارة و الأساتذة [19]ففي الجزائر مثلا عرفت بداية سنة 2018 الكثير من الاحتجاجات من قبل نقابات تمثل الأساتذة ضد سياسات الوزارة و ما كان من الوزارة إلا التصريح بعدم قانونية إضراب الأساتذة و وصل الأمر إلى حد فصل بعض الأساتذة حسب الصحافة .
- غياب التحسيس و الوعي للمواطن بضرورة المشاركة في صنع و تقييم السياسات العامة على المستوى المحلي حيث من المفروض أن وسائل الإعلام و الاتصال تلعب هذا الدور التوعوي للمواطن لكي يوصل رسالته إلى مسئوليه حول نقاط القوة و الضعف حول حاجاته و مطالبه .
- أيضا صعوبات في تقدير و قياس أداء برامج المنظمات الحكومية والقائمة على تقديم الخدمات و ما يتعلق بالمصلحة العامة[20].

2. سبل معالجة معوقات السياسة العامة التعليمية في الجزائر :

وعليه يتضح لي أن السبيل لمعالجة المعوقات السابقة يتطلب مجموعة من الحلول و من بينها :

✓ ضرورة وجود رؤية نحدد من خلالها الخطة المنتهجة على المدى القصير و المتوسط و الطويل لتقييم السياسات العامة.

✓ الاستثمار في الكفاءات و الموارد البشرية و توضع في المؤسسات المعنية بتقييم السياسات العامة .

✓ ضرورة وضع قوانين و تشريعات مستمدة من البيئة الجزائرية و تعمل على جعل التقارير التي تصدرها المجالس الاستشارية مثل المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ومجلس المحاسبة ملزمة وليست فقط

توصيات، ففي حالة فساد يعاقب من يرتكبه و إذا اكتشفت اختلالات في قطاع التعليم فيصحح وتعدل إستراتيجية هذا القطاع أو خطته لتصبح أكثر نجاعة .

✓ ضرورة معاقبة المسئولين الذين يثبت فسادهم في قطاع التعليم سواء من اختلاسات أموال أو فساد من أي نوع ليكونوا عبرة لباقي المسئولين في القطاع.

✓ تكوين ممثلي الشعب في البرلمان لكي يكتسبوا كفاءة تمكنهم من الوعي بكيفية المسائلة والمحاسبة خاصة في حالة تبذير الموارد المالية من قبل المسئولين.

✓ إنشاء نظام لضبط المعلومات وتجميعها[21] فالتقويم عملية مستمرة تتطلب معلومات دقيقة محينة وحديثة و موضوعية و شاملة .

✓ أن يكون التقييم اقتصاديا بمعنى أن يكون التقييم اقتصاديا في الوقت والتكلفة و الجهد. فمن الواجب أن لا يكون هناك مغالاة في الإنفاق على عملية التقويم حتى لا تكون عبئا على الميزانية المخصصة للتعليم[22].

خاتمة:

نستنتج أن السياسات العامة التعليمية هي سياسة عامة قطاعية توزيعية تولي لها الحكومة أهمية كبرى نظرا لأنها تمس فئات كثيرة من المجتمع الجزائري.

و السياسات العامة التعليمية هي سياسة تمر بمجموعة من المراحل كتحديد المشكلة وجمع المعلومات و وضع البدائل ثم التنفيذ فمرحلة التقييم التي ينبغي أن ترافق جميع مراحل صنع السياسات العامة التعليمية.

و تقييم السياسات العامة التعليمية تربطه علاقة مباشرة مع النظام السياسي الجزائري الذي يعتمد على المركزية الإدارية ، وهو نظام مستمد من الإدارة الفرنسية يلعب فيه البيروقراطي دورا كبيرا في تسيير وتنفيذ و تقييم السياسات العامة التعليمية و هذا من شأنه أن يؤثر على موضوعية نتائج تقييم السياسات العامة التعليمية.

وبعدها تطرقنا إلى معوقات عملية التقييم و التي قسمناها إلى معوقات اقتصادية و اجتماعية و سياسية لنحاول في الأخير وضع بعض الحلول التي نأمل أن تكون سبيلا لمعالجة معوقات و مشاكل تقييم

السياسات العامة التعليمية في الجزائر وذلك لان عملية التقييم هي السبيل لتحديد مواطن الضعف في السياسة العامة التعليمية لتعديلها و معرفة أوجه القوة فيها لتعزيزها .

التهميش:

[1] صالح بلحاج،**تحليل السياسات العامة**. الجزائر :دار بن مرابط للنشر ،2015،ص9

[2] عبد الفتاح ياغي،**السياسات العامة :النظرية و التطبيق** . القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الادارية،2010، ص 5.

[3] نور الدين دخان ،**تحليل السياسات العامة التعليمية نموذج الجزائر**.(أطروحة دكتوراه ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ،2007)، ص 34.

[4] انظر سلمى الإمام ، **صنع السياسة العامة التعليمية في الجزائر دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية 2007/1999** .(رسالة ماجستير،قسم العلوم 1السياسية و العلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ،2008/2007)،ص11.

[5] مُحَمَّد نايلي ، **"البعد البيئي في السياسة التعليمية في الجزائر من خلال الأمر 76/35 المؤرخ في 16 ابريل 1976 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين "**، مجلة مشكلات الحضارة ، العدد 01، (2020)، ص.ص 3.2.

[6] خليفة فهمي الفهداوي،**السياسة العامة منظور كلي في البنية و التحليل**، عمان : دار المسيرة،2001،ص312.

[7] عبد الواحد الكبسي، **القياس و التقويم**،عمان :دار جرير للنشر،2006،ص42-43.

[8] مُحَمَّد قاسم القريوتي ،**رسم و تنفيذ و تقييم و تحليل السياسة العامة** ،جامعة الكويت :مكتبة الفلاح للنشر ،2006،ص277.

[9] أمال عزلاوي ،**تقويم السياسات العامة ،دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي 1994/2008**.(قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية الإعلام و العلوم السياسية ،جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر،2008/2007)،ص 66.

[10] أمال عزلاوي ، **المرجع السابق ذكره**،ص68.

[11] عامر خضير الكبيسي، **السياسات العامة :مدخل لتطوير أداء الحكومات**. القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2008،ص181

[12] عامر خضير الكبيسي،**المرجع السابق الذكر**،ص181

[13] كنزة مغيش،**جدلية التحالف و الانقسام في اللعبة السياسية في الجزائر**،الجزائر : الدار الجزائرية للنشر،2017،ص139.

[14] نورالدين دخان، تحليل السياسات العامة التعليمية نموذج الجزائر ، المرجع السابق ذكره،ص148

[15] ارلوند ج هايدنهايمر و آخرون ،**السياسات العامة المقارنة :سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا وأوروبا و اليابان**،(تر : امل الشرقي).عمان دار الأهلية للنشر ، 1999،ص.57

[16] جمال زيدان،**تقويم السياسات العامة بين النظرية والتطبيق،حالة الجزائر1999/2009**،(أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر2012،2013/3)،ص321.

[17] جمال زيدان ،**المرجع السابق الذكر**،ص336

[18] مُحَمَّد قاسم القريوتي، **مرجع سابق ذكره**،ص293.

[19] Agnés vanzanten، **Les politiques d'éductaion**، paris :que sais-je ?، – ،p143.

[20] فهمي خليفة الفهداوي، **المرجع السابق ذكره**،ص331.

[21] جمال زيدان ، **المرجع السابق ذكره**، ص349..

[22] عبد الواحد الكبيسي ، **القياس و التقويم**، **المرجع السابق ذكره**، ص 100.